وينهي المؤلف القسم الثاني من كتابه بكيل المديح لسياسة المعراخ الاستيطانية، ويعتبرها نابعة من الضرورات الأمنية، والديموغرافية، والسياسية، ويلخص إنجازات المعراخ بقوله:

«إن الاستيطان في الجولان، وغور الاردن، وشرم الشيخ، وغوش عتسيون... قد حقق امتداداً استيطانياً يهودياً على طول الحدود الشرقية لاسرائيل كلها، وخلال ذلك جرى تكريس وضع القدس كعاصمة لاسرائيل...» (ص ٩٣).

ويزعم بأن الاستيطان خلال السنوات العشر الأولى للاحتلال، لم يمس بالأملاك العربية الخاصة، بل أقيم في الأماكن الخالية والقاحلة، مستنداً إلى خطط مسبقة تضمن حدود اسرائيل الجديدة، في مناطق أمن حيوية، يعترف بها في اتفاقات السلام، ويعتبر المؤلف أن الاستيطان اليهودي قد ساهم في تطور السكان العرب، ورفع مستواهم المعيشي. لكنه بالرغم من اعترافه بأن الاستيطان في عهد المعراخ، يعتبر أن أهم إنجاز قامت به الحكومات الاسرائيلية، يشير إلى ضعف الاستيطان المديني مقارناً بالاستيطان الزراعي؛ حيث يقول: «إن تطوير المستوطنات المدينية، كان بطيئاً من الناحيتين، الاقتصادية، والديموغرافية، وانعكس سلباً على مجال الاستيطان الزراعي، بترك فراغ ديموغرافي لم يُملأ» (ص ١٠٢)، ويطالب بزيادة حجم الاستيطان على جانبي خط الهدنة مما يكفل انتشاراً ديموغرافياً، واختراقاً جغرافياً في آن معاً.

وفي القسم الثالث والأخير من الكتاب، يتناول المؤلف عدة موضوعات أبرزها: واقع الاستيطان ومستقبله في ظل حكومة الليكود؛ حيث يكرر انتقاده لسياسة بيغن، مركزاً على مسألتين: مشروع الحكم الذاتي المقترح للضفة الغربية وقطاع غزة، وقرار الحكومة الرامي إلى إخلاء مستوطنات مشارف رفح. فمشروع الحكم الذاتي يحمل بين طياته بذور الدولة الفلسطينية، الأمر الذي يتعارض مع «مصلحة اسرائيل». وليس هذا فقط، بل يحمل المؤلف المشروع، قضايا لم ترد فيه أصلاً، ويبدي «مخاوف» كان المشروع جازماً في شأنها، فيُعتقد أن تطبيق الحكم الذاتي سينعكس بصورة سلبية على واقع الاستيطان ومستقبله، في حين أن مشروع بيغن، قد أكد ضرورة الاستيطان واستمراره وقد شدد على أن الحكم الذاتي لا يعني **السيادة**، ولا يعني **دولة** كما أن المشروع قد حدد مسألة الصلاحيات فيما يتعلق بالأراضي وما عليها من مصادر طبيعية. من هنا، فإن «مخاوف» المؤلف الحقيقية، لا تتعلق بالاستيطان في حد ذاته، وإنما تعود إلى مخاوفه من «تخريب» الهيكلية الاستيطانية التي بناها المعراخ، واستبدالها بهيكلية جديدة. ومن موقعه الحزبي، وموقفه من الاستيطان، فهو لا يتوقع في عهد بيغن «سنوات سماناً، على غرار السنوات التي مرت منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٧٧» (ص ١١٧)، ويطالب حكومة بيغن بتبديد كافة المخاوف المتعلقة بالاستيطان من خلال «تنفيذ نشاطات استيطانية أسرع من السابق» (ص ١١٧)، لأن عامل الزمن ــ برأيه ــ ليس في صالح اسرائيل.

وحتى تكفل اسرائيل إمكانية السيطرة على الأراضي ومصادر المياه. وحتى تتمكن من منع قيام دولة فلسطينية، يدعو المؤلف إلى الالتزام بموقف حزب العمل الذي أعلنه في ١٩٧٩/٢/٢٥ والذي حدد فيه متطلبات الاستيطان بـ: «فرض السيطرة الاسرائيلية الكاملة على مناطق الأمن التي ستتواجد فيها قوات الجيش الاسرائيلي والتي تشمل المناطق الاستيطانية، في غور الاردن وغوش عتسيون، وجنوب غزة. ويجب أن تضمن إمكانية تطور الاستيطان في هذه المناطق، كما يجب أن تحتفظ اسرائيل بالأدوات والصلاحيات اللازمة لضمان أمنها الداخلي» (ص ١٠٧).

أما بشأن إخلاء مستوطنات مشارف رفح وسيناء، فإنه يعتقد أن قرار الحكومة في هذا الشأن يشكل سابقة لا مثيل لها، ومع رفض المؤلف لمثل هذا التنازل، فإنه يعتقد أن هناك ضرورة متزايدة «للاسراع في استيطان المناطق غير المأهولة، وذلك في إطار المناطق الحيوية على جانبي الخط الأخضر» (ص ١١٤).

ثم ينتقل المؤلف للحديث عن استراتيجية الاستيطان،داعياً إلى منع أي تواصل جغرافي وإقليمي بين التجمعات العربية في الضفة الغربية إذ يقول: «عملياً، يوجد تنافس قومي متزايد على جانبي الخط الأخضر، على كل صخرة وتلة، وكل قطعة أرض... تنافس على عبريتها [تهويدها]، وحاجة اسرائيل لها... هناك